المشهد السياسي

المصالحة.. مسارات متعثرة وتحديات محفّزة

مركز رؤية للتنمية السياسية

مركز رؤية للتنمية السياسية

2017

العنوان : المصالحة ...مسارات متعثرة وتحديات محفِّزة

السلسلة : المشهد السياسي

الكاتب : **وحدة البحوث والدرسات**

الشهر/ السنة: ديسمبر /2017

جميع الحقوق محفوظة لمركز رؤية للتنمية السياسية © 2017

يسعى مركز رؤية للتنمية السياسية أن يكون مرجعية مختصة في قضايا التنمية السياسية وصناعة القرار، ومساهماً في تعزيز قيم الديمقراطية والتعددية والاعتدال والتسامح. ويسعى المركز إلى تنمية القدرات والإمكانيات السياسية لدى الأفراد والجماعات والأحزاب في المنطقة، بما يخدم بناء مجتمعات ودول مدنية وديمقراطية قائمة على مبادئ حق تقرير المصير والحرية، بما يساعد على نبذ العنف والتطرف، والمساهمة في إنجاز الشعوب لحقوقها السياسية والمدنية لاسيما الشعب الفلسطيني.

ويهدف المركز إلى مساعدة الكفاءات العلمية والبحثية في مجال العلوم الإنسانية في تطوير مهاراتها و وتنميتها، وتوفير الدعم السياسي والأكاديمي للفلسطينيين، ورعاية الطاقات الثقافية، وتنمية المهارات السياسية لدى الشباب. ويسعى إلى فهم قضايا المجتمع المدني، وتمكين المرأة من خلال أدوات البحث العلمي في الحقول الاجتماعية والإنسانية والسياسية.

Vision Center for Political Development

İkitelli Organize San. Bölgesi Mah. Hürriyet Bulvarı Enkoop Sanayi Sitesi No:70/33

Başakşehir / Istanbul.

Tel: +90 2126310107

www.vision-pd.org/

مقدمة

فرضَ اعتراف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالقدس عاصمة لـ "إسرائيل"، وقراره نقلَ السفارة الأمريكية إلى القدس، تحدياتٍ جديدةً وضخمةً على الحركة الوطنية الفلسطينية، كان من المفترض أن تدفع الإرادات الفلسطينية، إلى ترسيخ وحدة وطنية فعلية، تقوم على برنامج نضاليّ، يتجاوز الأطر الضيقة لمفهوم المصالحة.

وقد سبق إعلان الرئيس الأمريكي، اتصال هاتفي بين إسماعيل هنيّة، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، والرئيس محمود عبّاس. وحسب ما قالته حركة حماس، فإنّ القائديْن اتفقا في اتصالهما على "ضرورة حشد كل الجهود الإعلامية في معركة القدس والقضايا الوطنية، ووقف أي شكل من أشكال التوتر، أو التراشق الإعلامي الداخلي".[1]

وبعد إعلان ترامب، اتصل خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي السابق لحركة حماس، بالرئيس محمود عبّاس، وقد أكّد كل منهما للآخر، حسب بيان حركة حماس، على "أهمية الإسراع في إنجاز المصالحة الوطنية، وتعزيز الوحدة والجبهة الداخلية الفلسطينية، والإسراع في حشد جهود شعبنا، من أجل النضال والعمل معًا في مواجهة القرار الأمريكي".[2]

تعرض هذه الورقة، مسار المصالحة بدءًا من اجتماعات القاهرة في الثلث الأخير من تشرين ثاني/ نوفمبر الماضي، ووصولًا إلى ما بعد إعلان الرئيس الأمريكي بخصوص القدس، في محاولة لاستقراء التحولات المحتملة في هذا المسار.

المصالحة: خطوة بطيئة بعد إعلان ترامب

دعت حركة حماس لفعاليات جماهيرية تنطلق من المساجد المركزية في الضفة الغربية، وذلك يوم الجمعة 8 كانون أول/ ديسمبر.[3] وبالفعل نظّمت الحركة عددًا من المظاهرات في عدد من محافظات الضفة الغربية، الأمر الذي يعني أنها أخذت مساحة للتحرك

---

[1] الرئيس يتلقى اتصالا هاتفيا من إسماعيل هنية، موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا، 3 كانون أول/ ديسمبر 2017، https://goo.gl/bVvqVW
وانظر أيضا: اتفقا على خروج الجماهير الأربعاء والتقدم بخطوات المصالحة.. هنية يهاتف عباس لبحث النوايا الأمريكية بشأن القدس، موقع حركة حماس، 3 كانون أول/ ديسمبر 2017، https://goo.gl/xS8z1r

[2] الرئيس يتلقى اتصالا هاتفيا من خالد مشعل، موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا، 7 كانون أول/ ديسمبر 2017، https://goo.gl/PmoZHs
وانظر أيضا: تصريح صحفي حول اتصال الأخ خالد مشعل بالرئيس الفلسطيني محمود عباس، موقع حركة حماس، 7 كانون أول/ ديسمبر 2017، https://goo.gl/eZZqc1

[3] حماس تدعو للاشتباك مع الاحتلال حتى استرداد الحقوق، موقع المركز الفلسطيني للإعلام، 8 كانون أول/ ديسمبر 2017، https://goo.gl/ewWtns

الجماهيري في هذا اليوم، دون ممانعة من السلطة الفلسطينية. ومع ذلك، فإن خطوات المصالحة على الأرض، لم تجر بالسرعة التي يفرضها هذا التحدي الناجم عن الإعلان الأمريكي الأخير.

ففي زيارته إلى قطاع غزّة يوم 7 كانون أول/ ديسمبر، وبعد إعلان الرئيس الأمريكي، قال رامي الحمد الله، رئيس الحكومة الفلسطينية، إن طريق المصالحة "طويل وشائك"، وإن " وضع تواريخ محددة وسقف زمني لمعالجة ملفات الانقسام، سيُربك الأطراف ويشتت الجهود"، وإن حكومته "أوعزت لوزرائها ورؤساء مؤسساتها، بالعمل على إعادة كافة الموظفين القدامى إلى أماكن عملهم، وذلك حسب الحاجة، ووفق ما تقتضيه مصلحة العمل الحكومي". أما الموظفون الذي عُيّنوا بعد 14 حزيران/ يونيو 2007، فستقرر اللجنة القانونية الإدارية مصيرهم، مؤكدًا على ضرورة أن تتولّى حكومته جباية الضرائب، ومهام الأمن الداخلي كاملة.[٤]

أما حركة حماس، فقد قالت في بيان لها، إنها جددت في لقاءاتها مع كل من رامي الحمد الله وعزام الأحمد، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، ورئيس وفدها في حوارات المصالحة، التزامها بكل ما وقّعت عليه في تفاهمات القاهرة، وعزمها على إتمام مهمة الاستلام والتسليم، وتمكين الحكومة، وإن كلاً من الأحمد والحمد الله أبديا ارتياحهما لما نُفذّ من خطوات في هذا الصدد، "خاصة في أعقاب زيارة رئيس الوزراء لوزارة الداخلية، ولقائه مع أركان الوزارة، والنتائج المترتبة على هذه الزيارة، وثنائه على قيام الوزارة بمهامها في تحقيق الأمن وحفظ النظام والقانون".[٥]

وبينما قالت حماس إنها اتفقت في لقاءاتها هذه على "فصل المسارات ما بين أداء الحكومة وقيامها بمسؤولياتها، وبين القضايا السياسية والملفات التي تضمنها اتفاق المصالحة"، فإنّها طالبت الحكومة بـ "القيام بكافة مهامها وواجباتها في قطاع غزة، وإنهاء معاناة الغزيين، وحل أزمات القطاع على المستويين العاجل والآجل".[٦]

أمّا الرئيس محمود عبّاس، وفي كلمته التي ألقاها ردًا على إعلان الرئيس الأمريكي، فقد أكّد أن "هذه اللحظة التاريخية، يجب أن تكون حافزًا لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة

---

[4] الحمد الله من غزة: وحدتنا صمام الأمان في هذه المرحلة التاريخية الفارقة التي تمر بها قضيتنا الوطنية، موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا، 7 كانون أول/ ديسمبر 2017، https://goo.gl/nTCEsY

[5] بيان صحفي بشأن تسلم الحكومة لكامل مسؤولياتها في غزة، موقع حركة حماس، 9 كانون أول/ ديسمبر 2017، https://goo.gl/VLrgEB .

[6] المصدر السابق.

الوطنية الفلسطينية". وقال إنّ الأيام القادمة ستشهد "دعوة الهيئات والأطر القيادية الفلسطينية المختلفة، إلى اجتماعات طارئة لمتابعة التطورات، ونحن بصدد دعوة المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، إلى عقد دورة طارئة ندعو إليها جميع الفصائل، لتأكيد الموقف الوطني الفلسطيني الموحد".[٧]

لقد دفع إعلان الرئيس الأمريكي فرقاءَ المصالحة الفلسطينية، للكفّ عن التراشق الإعلامي الذي تصاعد بعد لقاءات القاهرة في 21-22 تشرين ثاني/ نوفمبر الماضي. ولكن ربما تكون المصالحة قد خطت خطوة بطيئة إلى الأمام، وذلك بسبب ما اصطلح على تسميته بـ "تمكين الحكومة".

مسارات وعرة

شارك ثلاثة عشر فصيلا فلسطينيا في حوارات القاهرة، التي جرت يومي 21 و22 من تشرين ثاني/ نوفمبر الماضي، وفي طليعتها حركتا فتح وحماس. وقد خرجت تسريبات حول احتمالات فشل تلك الحوارات، وعدم اتفاق الفرقاء،[٨] وهو الأمر الذي تأكدت صحته، حينما أصدرت الفصائل بيانًا لا يكشف عن اتفاق فعليّ، بقدر ما يكشف عن رغبة في عدم إعلان الفشل.

اقتصر بيان الفصائل على دعوات إنشائية غير محددة غالبًا، وفي كافة الملفات. ففي ملف منظمة التحرير، لم يحدد البيان آليات تطوير منظمة التحرير وتفعيلها، ولا موعد انعقاد اللجنة المكلّفة بذلك، أو الإطار القيادي للفصائل. وفي ملفّ الحريات، اكتفى البيان بدعوة لجنة الحريات لاستئناف أعمالها، دون الإعلان عن أي تفاهمات محددة بهذا الصدد. وفي ملف المجلس التشريعي، اقتصر البيان على دعوة الكتل والقوائم البرلمانية، لتنفيذ ما اتّفق عليه بشأن تفعيل المجلس، دون تحديد أي ماهيات أو آليات أو مواعيد.[٩]

يمكن القول إن الموعد الوحيد الذي أشار إليه البيان، هو موعد انتخابات الرئاسة والمجلسين التشريعي والوطني المتزامنة، حيث خول البيان الرئيسَ عبّاس لتحديد

---

[7] الرئيس: إعلان ترامب القدس عاصمة لإسرائيل لن يعطي أية شرعية لإسرائيل كونها مدينة فلسطينية عربية مسيحية إسلامية وعاصمة دولة فلسطين الأبدية، موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا، 6 كانون أول/ ديسمبر 2017، https://goo.gl/RV5voV

[8] ساري عرابي، المصالحة.. النوايا واللعبة والمناورة، موقع المركز الفلسطيني للإعلام، 25 تشرين ثاني/ نوفمبر 2017، https://goo.gl/SSxGH4

[9] نص اتفاق القاهرة: انتخابات العام المقبل... تطوير وتفعيل منظمة التحرير... ممارسة الحكومة لمسؤولياتها في غزة... وتفعيل المجلس التشريعي، صحيفة القدس العربي، 23 تشرين ثاني/ نوفمبر 2017، https://goo.gl/brrbST

موعدها الدقيق بعد التشاور مع الفصائل، على أن لا يتجاوز نهاية عام 2018، لكنه لم يتضمن أي إعلان عن تفاهمات بخصوصها، وأرجأ التفاهم على الآليات والكيفيات في كل الملفات إلى اجتماعات بداية شباط/ فبراير من العام القادم 2018،[10] الأمر الذي يوحي بفشل جولة الحوار.

بعد البيان، انتشرت مقابلة مع صلاح البردويل، عضو المكتب السياسي لحركة حماس، وعضو وفدها إلى حوارات القاهرة، يقول فيها إنهم، ورغم سعيهم الحثيث، فشلوا في تحقيق ما يصبو إليه الفلسطينيون من رفع للعقوبات عن غزّة، وفتح للمعابر، والتقدم في كل ملفات المصالحة، دون أن يعني هذا تراجعًا، أو قطعًا للحبال، معربًا عن أسفه لأنهم لم يتمكنوا من جعل هذه الحوارات تتويجًا للتفاهمات السابقة، ولا تنفيذًا لكل ملفات المصالحة.[11]

وعزا البردويل الفشل في إنجار الاتفاق، إلى ضغوط كبيرة تعرضت لها قيادة حركة فتح، قائلًا إن فتح تنكرت لما جرى الاتفاق عليه من قبل، بسبب ضغوط أمريكية لا تستطيع السلطة تجاهلها، بُلّغت بها حركة حماس من قبل مدير المخابرات الفلسطينية ماجد فرج، وقد أدّى ذلك إلى اتفاق باهت، حسب تعبير البردويل، لا توجد له معالم، ولا ينطوي على أي تحديد واضح.[12]

وذهب البردويل إلى أكثر من ذلك، بقوله إنّه لم يُسمح لهم بمناقشة موضوع فتح معبر رفح، دون أن يبين مَن الذي منع ذلك، إنْ كانت حركة فتح، أم الراعي المصري، ملمحًا إلى مسؤولية الجانب المصري عن ذلك، بقوله إن هذه المسألة لا تتعلق بالفلسطينيين وحدهم، بل وأيضا بالجانب المصري الذي له حساباته الخاصة، ومؤكدًا أن الشعب الفلسطيني سوف يعاني بسبب ذلك، وأنّه سيظلّ ضحية للوضع السياسي والأمني في المنطقة العربية.[13]

ومن ناحية الرعاية المصرية، قال البردويل إنّ مصر لا يمكنها الضغط على فتح والسلطة لتنفيذ الاتفاقات، والتقدم في المصالحة، وأن الضغوط الفعلية والفعالة على السلطة،

---

[10] المصدر السابق.

[11] عضو المكتب السياسي لحركة حماس صلاح البردويل، قناة وكالة فلسطين الآن على موقع Youtube، 22 تشرين ثاني/ نوفمبر 2017، https://goo.gl/yKngWf

[12] المصدر السابق.

[13] المصدر السابق.

تأتي من أمريكا و"إسرائيل"، في حين ظلّ هاجس المصريين إبقاء حبال التواصل موجودة، على أمل تجاوز تلك الضغوط، إلى حين انعقاد جلسات شباط/ فبراير القادم.[14]

وأمّا بالنسبة لملفّي سلاح المقاومة والأمن، فقد قال البردويل إن الحوارات لم تتطرق إلى هذين الملفين، وإنّما خضعت لأجندة حركة فتح، التي أرادت الخروج من اللقاء بـ "لا اتفاق"، حتى لا تُغضب السلطةُ الفلسطينية أمريكا و"إسرائيل"، ولا تستفز قوى أخرى لم يسمها.[15]

ورغم محاولة لاحقة للبردويل، للتخفيف من وضوح تصريحاته السابقة، قائلًا إنّ حديثه كان انفعاليًا وخاصًا وعاطفيًا، بعيدًا عن اللغة السياسية والدبلوماسية، وكان متعلقًا بمسودات سابقة من البيان النهائي، إلا أنّ الموقف من البيان النهائي لم يتغير كثيرًا، إذ وصفه البردويل في هذه المرة بأنّه الحدّ الأدنى من التوافقات الفلسطينية، وأنّ الهدف من البيان هو منع التراجع عن المصالحة.[16]

وبصرف النظر عن محاولة البردويل التملص من تصريحاته الأولى، فإنّ كلامه ظلّ يحمل المعنى نفسه، على الأقل في توصيف طبيعة البيان الصادر عن الفصائل، وهو ما أكدته تصريحات عزّام الأحمد، إذ قال في اليوم التالي على انتهاء تلك الحوارات، إنّ جدول أعمال الاجتماعات كان معدًا سلفًا، لأجل إطْلاع بقية الفصائل على ما أنجز في الحوارات الخاصّة بين حركتي فتح وحماس.[17]

في تصريحاته هذه أكّد الأحمد، وبصورة غاية في الوضوح، على ضرورة توحيد السلاح الفلسطيني، مُبديًا عدم اعترافه بأي تسميات أخرى لهذا السلاح، من قبيل "سلاح المقاومة" أو غيرها،[18] قائلًا إنه لا يمكن إنجاز المصالحة دفعة واحدة، وإن إنهاء الانقسام كليًا سيكون حين إجراء الانتخابات.[19]

عكست تصريحاتُ عزام الأحمد هذه، وغيرها، مضمونَ تصريحات البردويل. وإضافة إلى الوضوح في رفض وجود سلاح للمقاومة، مستقل عن سلاح السلطة الفلسطينية، فقد

---

[14] المصدر السابق.

[15] المصدر السابق.

[16] اعتذار صلاح البردويل عن حديثه في القاهرة، قناة وكالة MDR الإخبارية على موقع Youtube، 22 تشرين ثاني/ نوفمبر 2017، https://goo.gl/G1eZ8w

[17] الأحمد: إنهاء الانقسام كليا ينتهي بإجراء الانتخابات، موقع مفوضية الإعلام والثقافة والتعبئة الفكرية في حركة فتح- إعلام فتح، 23 تشرين ثاني/ نوفمبر 2017، https://goo.gl/Bj8rbm

[18] المصدر السابق.

[19] المصدر السابق.

ظلّت قضية "تمكين الحكومة"، هي الفكرة الجوهرية في تصريحات قيادات حركة فتح، التي اتهمت حركة حماس بالتلكؤ في تمكين حكومة الوفاق الوطني.

ففي تصريح لحسين الشيخ، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، قال إنّ تمكين الحكومة لم يتجاوز نسبة الـ 5٪.[٢٠] وقد بلغ التصعيد أبعد من ذلك، فقد وصف عزام الأحمد غزة بالطائرة التي تختطفها حماس، وأنّه في أوضاع كهذه، لا يكون تفاوض مع الخاطفين، وفي حال امتنع الخاطفون عن التفاوض، فلا مناص من الهجوم على "الطائرة"، رغم الضحايا الذين قد يسقطون من المخطوفين، وأنه مقتنع بضرورة قطع الهواء عن قطاع غزّة، وأن "اختطاف" حماس للقطاع، هو شكل من الإرهاب.[٢١] وذلك رغم أن الرئيس محمود عبّاس أصدر قرارًا يقضي بـ "وقف جميع التصريحات التي تتناول المصالحة الوطنية، والمتسببين في عرقلتها فورًا".[٢٢]

بدورها أصدرت حركة حماس عدة تصريحات رسمية، تناولت حكومة رامي الحمد الله بالدرجة الأولى، واصفة إيّاها بتجاوز اتفاقات المصالحة. فردًا على قرار حكومة الحمد الله إرجاعَ الموظفين المعينين قبل 14 حزيران/ يونيو 2007 إلى أماكن عملهم،[٢٣] صرّح الناطق باسم حركة حماس، بأن هذا القرار "يخالف اتفاق القاهرة، ويتجاوز مهام اللجنة الإدارية والقانونية المتفق عليها، والتي تنص على أن عودة الموظفين، الذين كانوا على رأس عملهم قبل تاريخ 2007/6/14، يكون وفق الآلية التي توصي بها اللجنة المشكلة".[٢٤]

ثم أصدر الناطق باسم حركة حماس تصريحًا آخر، يحمّل فيه حكومة الحمد الله مسؤولية الفوضى والإرباك، نتيجة قرارها بإعادة الموظفين "المستنكفين" إلى أماكن عملهم.[٢٥] ثم أصدرت حماس بعد ذلك بيانًا شديد اللهجة، جاء فيه أن حكومة الحمد الله تسلمت كل مهماتها، و"استمرت بفرض العقوبات الظالمة" على قطاع غزّة، مطالبًا إياها بـ "القيام

---

[20] الشيخ: متمسكون بالمصالحة وادعاءات تمكين حكومة الوفاق بالكامل "مناورة غير مقبولة"، موقع مفوضية الإعلام والثقافة والتعبئة الفكرية في حركة فتح- إعلام فتح، 26 تشرين ثاني/ نوفمبر 2017، https://goo.gl/Rvf7MB

[21] عزام الأحمد: غزة طائرة مخطوفة ومقتنع بقطع الهواء عنها، موقع عربي21، 3 كانون ثاني/ ديسمبر 2017، https://goo.gl/vbo8kd

[22] الرئيس يصدر قرارا بوقف جميع التصريحات التي تتناول المصالحة الوطنية، موقع مفوضية الإعلام والثقافة والتعبئة الفكرية في حركة فتح- إعلام فتح، 29 تشرين ثاني/ نوفمبر 2017، https://goo.gl/4No5Qk

[23] مجلس الوزراء يقرر عودة جميع الموظفين المعينين قبل 14-6-2007 إلى عملهم، موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا، 28 تشرين ثاني/ نوفمبر 2017، https://goo.gl/P9PD4b

[24] تصريح حول دعوة حكومة الوفاق للموظفين المستنكفين للعودة إلى عملهم، موقع حركة حماس، 28 تشرين ثاني/ نوفمبر 2017، https://goo.gl/ym4EGR

[25] تصريح صحفي حول عودة الموظفين المستنكفين بغزة، موقع حركة حماس، 29 تشرين ثاني/ نوفمبر 2017، https://goo.gl/G1N4EQ

بواجباتها ومسؤولياتها كاملة، وفي مقدمتها رفع العقوبات، أو تقديم استقالتها، وتشكيل حكومة إنقاذ وطني".[٢٦]

الاحتواء المصري

يفهم مما سبق، سواء من تصريحات البردويل، الذي تحدث عن الدور المصري في منع انهيار حوارات 21-22 تشرين ثاني/ نوفمبر، أو تصريحات قيادات فتح، التي حرصت على الإشادة البالغة بالدور المصري، أن ثمّة رغبة مصرية حرصت على إبقاء جهود المصالحة قائمة، حتى وإنْ لم تُفضِ إلى نتائج سريعة، ودون أن يتقدّم المصريون بخطوات تمنح أهالي قطاع غزّة، شعورًا بالتغيير فيما يتعلق بالعقوبات المفروضة عليهم، كفتح معبر رفح.

ولأجل احتواء التوتر الذي تصاعد بين حركتي فتح وحماس، عُقد في الثالث من كانون أول/ ديسمبر الجاري، اجتماع بين وفدي حماس وفتح بالقاهرة، جرى التفاهم فيه، حسب عزام الأحمد، على "إزالة الخلافات التي حصلت خلال الثلاثة أسابيع الأخيرة، فيما يتعلق بتمكين الحكومة من بسط سلطتها على قطاع غزة، وفق النظام والقانون كما في الضفة الغربية".[٢٧]

أما حماس، فقالت إنه جرى في هذا اللقاء "نقاشُ مختلفِ القضايا المتعلقة بالمصالحة، وسوف تُستكمل اللقاءات لاحقًا من أجل تطبيق الاتفاقيات التي تم توقيعها من قبل".[٢٨] ثم أصدرت حماس بيانًا أشادت فيه بالجهود المصرية في إنهاء الانقسام، وبدور جهاز المخابرات العامة المصرية، ووفده الموجود في قطاع غزة، في الإشراف على تنفيذ تفاهمات المصالحة.[٢٩]

---

[26] بيان صحفي دعوة للحكومة لتحمل مسؤولياتها كاملة أو الاستقالة، موقع حركة حماس، 2 كانون أول/ ديسمبر 2017، https://goo.gl/zLruPQ

[27] الأحمد: نأمل تمكُّن الحكومة من مهامها بالشكل المطلوب خلال أسبوع في القطاع، موقع مفوضية الإعلام والثقافة والتعبئة الفكرية في حركة فتح- إعلام فتح، 4 كانون أول/ ديسمبر 2017، https://goo.gl/VxfpV4

[28] تصريح صحفي بشأن لقاء وفد حماس مع فتح بالقاهرة، موقع حركة حماس، 3 كانون أول/ ديسمبر 2017، https://goo.gl/4wCjJn

[29] تصريح صحفي تقديرا للجهود المصرية في إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة، موقع حركة حماس، 6 كانون أول/ ديسمبر 2017، https://goo.gl/tsJknF

دور الفصائل

انتقد خالد البطش، القيادي في حركة الجهاد الإسلامي تصريحات كل من عزام الأحمد وصلاح البردويل، ودعا كلًا منهما إلى التصريح بما يخفف عن المواطن، ويعزز من توجهات المصالحة، رافضًا التخلي عن سلاح المقاومة، ومؤكدًا عدم تعارض هذا السلاح مع وحدة سلاح الشرطة والأمن.[٣٠] وكان عزام الأحمد قد اتهم خالد البطش بالتحريض وتعكير أجواء المصالحة، والاتصال بالفصائل لتخريبها، كما أشار إلى أن الفصائل كلها، باستثناء الجهاد الإسلامي، أقرت بوجود عقبات في استلام الحكومة لمهماتها بقطاع غزة.[٣١]

وكانت حركة الجهاد الإسلامي قد ردّت على تصريحات الأحمد، إذ قال زياد نخّالة، نائب الأمين العام للحركة، إن تصريحات الأحمد هي "محاولة للهروب وإلقاء اللوم على الآخرين"، منتقدًا الرئيس محمود عباس، لعدم رفعه العقوبات عن غزّة، رغم حلّ اللجنة الإدارية.[٣٢]

وقد أرجع البطش اتهامات الأحمد، إلى رفض الجهاد الإسلامي الوصاية الدولية على معبر رفح، ومطالبتها برفع العقوبات.[٣٣] وقد نددت معظم الفصائل الفلسطينية باتهامات الأحمد للبطش، كما استنكرتها العديد من الشخصيات الوطنية في الداخل والخارج.[٣٤]

فالجبهة الشعبية، وفي كلمتها في حوارات القاهرة، دعت إلى "وقف الإجراءات العقابية التي أقدمت عليها حكومة الوفاق بحق قطاع غزة، ووقف التصريحات التوتيريّة التي تُهدّد الاتفاق".[٣٥] وبعد صدور بيان الفصائل، قال إياد عوض اللّه، عضو اللجنة المركزية للجبهة، إن البيان كان مخيبًا للآمال، مؤكدًا على أن عدم إنهاء قيادة السلطة للإجراءات العقابية على قطاع غزّة، "يعكس عدم توفر الإرادة السياسية لديها بإنجاز المصالحة".[٣٦] كما اتهم رباح

---

[30] البطش: أنصح الأحمد والشيخ باستبدال تصريحاتهم لتعزيز المصالحة، موقع قناة فلسطين اليوم، 26 تشرين ثاني/ نوفمبر 2017، https://goo.gl/5J1W5y

[31] خالد البطش بالتحريض وتعكير أجواء المصالحة، موقع صحيفة الحدث، 30 تشرين ثاني/ نوفمبر 2017، https://goo.gl/JQUANx

[32] الجهاد: ادعاءات الأحمد بأننا سعينا لإفشال المصالحة محاولة للهروب ورمي الأخطاء على الأخرين، موقع وكالة شهاب، 30 تشرين ثاني/ نوفمبر 2017، https://goo.gl/3JSiiE

[33] الجهاد: ماضون في المصالحة ونتحمل الاتهامات من بعض الأشقاء من أجل تحقيقها، موقع وكالة سما الإخبارية، 1 كانون أول/ ديسمبر 2017، https://goo.gl/Y3fP5J

[34] . بعد اتهامات الأحمد للبطش.. ردود الأفعال تتواصل للتنديد بالتهجم على حركة الجهاد وكبار قادتها، موقع وكالة فلسطين اليوم، 2 كانون أول/ ديسمبر 2017، https://goo.gl/yXcgvN

[35] . من القاهرة: الجبهة الشعبية تُؤكّد على أهمية البناء على اتفاق المصالحة وحمايته، موقع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 22 تشرين ثاني/ نوفمبر 2017، https://goo.gl/kttWbp

[36] عوض الله: البيان الختامي لجولة الحوار جاء مخيباً للآمال ولم يكن بمستوى التحديات الراهنة، موقع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 23 تشرين ثاني/ نوفمبر 2017، https://goo.gl/LNv6Ho

مهنا، عضو المكتب السياسي للجبهة، الرئيسَ عباس، بالمماطلة في رفع العقوبات عن غزة.[٣٧]

أمّا الجبهة الديمقراطية، وفي كلمتها في حوارات القاهرة، فقد أكدت على أن تمكين حكومة السلطة الفلسطينية، لا يمكن أن يكون بمعزل عن "تعميق آليات المصالحة نحو استعادة الوحدة الداخلية". داعيًا إلى عدم الاقتصار على توحيد الأجهزة والمؤسسات، وإنما الانطلاق لبناء إستراتيجية وطنية، ودعت إلى ضرورة تحديد معايير المقصود من تمكين الحكومة، نظرًا لكون الفلسطينيين لا يتمتعون بدولة مستقلة ذات سيادة، ولأن ظروف الفلسطينيين متباينة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالتالي فإنّ ثمة خصوصية لكل منهما.[٣٨]

خاتمة

لم تُرفع الإجراءات عن غزّة، لا بناء على المصالحة، ولا حتى بعد إعلان ترامب. وقد ظلّت القضية من طرف حركة فتح مقتصرة على موضوع "تمكين الحكومة"، مع تلويحات تستهدف سلاح المقاومة، دون الاستجابة لمطالب حركة حماس، ودون إدارة توافقية لملف الموظفين، سواء الموظفين القدامى، أو الموظفين الذين عينتهم حماس بعد الانقسام.

عكس بيان حوارات القاهرة، التي عُقدت في 21-22 تشرين ثاني/ نوفمبر، اتفاقًا شكليًا[٣٩] لمصالحة ما تزال بعيدة، وذلك نظرًا إلى معطيات الواقع. إذ تمكن وفد حركة فتح، كما كشفت تصريحات كل من صلاح البردويل وعزام الأحمد، أن يفرض أجندته على تلك اللقاءات، التي تركزت حول مسألة تمكين الحكومة، دون تحديد الآليات والمعايير، واستمرار الخلاف حول كل الملفات، بما فيها الملفات التفصيلية، ومحاولة فرض أمر واقع بخصوص الموظفين، مع إرجاء كل الملفات الكبرى إلى ما بعد الانتخابات.

---

[37] مهنا: "الرئيس أبو مازن يُماطل في رفع الإجراءات العقابية عن قطاع غزة"، موقع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 26 تشرين ثاني/ نوفمبر 2017، https://goo.gl/WKhVbz

[38] «الديمقراطية» في الجلسة الثانية والأخيرة لحوار القاهرة تمكين الحكومة يتطلب في الوقت نفسه تعميق المصالحة نحو الوحدة الداخلية، وهذا يعني عمليا الدخول في تفاصيل النظام السياسي الفلسطيني، موقع مجلة الحرية، 30 تشرين ثاني/ نوفمبر 2017، https://goo.gl/H5pmJc

[39] المصدر السابق.

إنّ الخلاف حول أولويات الحوار وأجندته، ما بين إصرار حركة فتح على مناقشة مسألة التمكين وحدها، وإصرار حركة حماس على مناقشة كل القضايا، أدّى في النتيجة إلى بيان "باهت"،[٤٠] ويفتقر إلى أي محددات، أو معايير، أو سقوف زمنية، أو تفاهمات فعلية.

وإن كان الأمر كذلك في مسائل الانقسام، فإنّه لم يكن متوقعًا أن تفضي تلك اللقاءات إلى ما هو أكبر، كالاتفاق على إدارة وطنية مشتركة لمواجهة التحديات الكبرى، بما فيها التحدي الذي فرضه اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لـ "إسرائيل"، وتوقيعه قرار نقل السفارة الأمريكية إليها.

أبدت حركة فتح طوال مسارات المصالحة المتعثرة، قدرة كبيرة على المناورة، إذ أصرّت على الأخذ دون العطاء. وقد دفع ذلك بعض المراقبين، للقول إن حركة حماس ارتكبت أخطاء تكتيكية في أدائها التفاوضي، وفي إدارتها للحوار مع فتح برمته، مما وفر للأخيرة مساحات للمناورة.[٤١]

لقد انقلب الموقف تمامًا من مطالبة حماس برفع الإجراءات عن غزة، وتحقيق قدر من الشراكة الوطنية، وإنهاء ملموس للانقسام، إلى مطالبة من طرف واحد بالتمكين للحكومة، وعلى نحو جعل هذه المطالبة البندَ الوحيدَ على طاولة الحوار، ودون أن يكون للراعي المصري تأثير، من ناحية الضمانة التي عوّلت عليها حماس حينما حلّت اللجنة الإدارية.

ورغم أن البيان عكس رغبة في عدم تحمل مسؤولية الفشل أمام الجماهير، وعدم انهيار كليّ للمصالحة، إلا أنّه لا يمكن ضمان منْع الانهيار، فقد وصف القيادي في حركة الجهاد الإسلامي خالد البطش، الأجواء بعد حوارات القاهرة الأخيرة، بأنها تشبه أجواء ما قبل عام 2006.[٤٢]

يتضح وجود فجوة هائلة في النوايا والتصورات ما بين فتح وحماس. ورغم مواقف أغلبية الفصائل، التي انتقدت تصور فتح لمسألة تمكين الحكومة، ومطالبتها بفتح مجمل الملفات في مسارات متوازية،[٤٣] والصراحة غير المسبوقة لبعضها، في تعبيرات تنتقد فتح،

---

[40] المصدر السابق.

[41] ساري عرابي، المصالحة.. النوايا واللعبة والمناورة، موقع المركز الفلسطيني للإعلام، مصدر سابق.

[42] "نذالة وعيب أخلاقي ووطني ترجي رفع عقوبات غزة"، صحيفة عرب 48، 2 كانون أول/ ديسمبر 2017، https://goo.gl/xKtCVu

[43] هاني المصري، ما قبل اجتماع القاهرة وما بعده، موقع المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية – مسارات

وتنحاز لرواية حماس ورؤيتها،[٤٤] إلا أن هذه الفصائل غير قادرة على خلق آليات الضغط المناسبة من جهة، وتُخضعها لحساباتها الحزبية الخاصة من جهة أخرى.

أما الوسيط المصري، فيَظهر موقفُه متناقضًا، فهو من ناحية، يَظهر حرصُه على استمرار المصالحة، وعمله السريع على احتواء التوتر الذي نجم عن تواضع نتائج الحوارات، ومنْع الأمور من الوصول إلى حد الانهيار. لكنه من ناحية ثانية، غير قادر على الضغط على السلطة، ولا تنفيذ ضماناته التي توقعتها منه حركة حماس، كما أنه يمتنع عن فتح معبر رفح، وهو ما يطرح جملة تساؤلات عن نواياه.

يُضاف إلى ذلك، الغموض الذي يلفّ مواقف القوى المختلفة، الإقليمية والدولية، بخصوص المصالحة، بما في ذلك الموقف الأمريكي، الأمر الذي يشكك بمدى مصداقية ما يقال عن ضغوط تمارسها الولايات المتحدة على السلطة الفلسطينية، للتنصل من المصالحة.

وبينما تبدي حركة حماس اهتمامًا كبيرًا بالعلاقة مع مصر، إلا أنّ الطرف المصري يبدو مستفيدًا من اهتمام حماس هذا، من أجل تعزيز نفوذه، وحيازة أدوات ضبط وسيطرة واحتواء فيما يخص قطاع غزّة، دون أن يقدم أي ضمانات لحماس، لا بالضغط على فتح، ولا بفتح معبر رفح.

ما يمكن الخروج به من هذه القراءة، هو أن فشل مشروع التسوية، أو أزمة المشاريع والبرامج في الساحة الفلسطينية، قد لا تدفع بالضرورة نحو إنجاز مصالحة،[٤٥] أو قيام وحدة وطنية جادّة. كما أن القول بفاعلية الأزمة الوطنية في فرض المصالحة، هو ضرب من المثالية. إلا أن تطورات الأحداث بعد إعلان ترامب، من شأنها أن تخلق تحولات أكثر جدية، ولكن هذا مرهون باحتمالات غير متوقعة، وخارج الإرادة الذاتية، ولا سيما إرادة السلطة الفلسطينية.

---

[44] "نذالة وعيب أخلاقي ووطني ترجي رفع عقوبات غزة"، صحيفة عرب 48، مصدر سابق.

[45] ساري عرابي، المصالحة.. النوايا واللعبة والمناورة، موقع المركز الفلسطيني للإعلام، مصدر سابق.